كلية الحقوق

النظام القانوني لحوافز الاستثمار

الباحث

أمير صابر أحمد أبو سعده

باحث دكتوراه

ضابط شرطة بوزارة الداخلية

amiramiraboseada@gmail.com

مقدمة

الاستثمار يلعب دورا أساسيا في تطور الأمم والشعوب، وتأتي أهميته من خلق حركة اقتصادية واجتماعية تساعد المجتمعات على بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فالاستثمار يسهم في زيادة الإنتاج، وتدعيم الاقتصاد، وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة[١].

وحوافز الاستثمار تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية[٢]. وتختلف حوافز الاستثمار من دولة إلى أخرى، وتعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية للدولة، وموقعها الجغرافي، وخصائص قطاعات الاقتصاد المختلفة. وقد تكون حوافز الاستثمار شاملة، بحيث تغطي جميع الاستثمارات، أو قد تكون موجهة إلى قطاعات أو أنشطة معينة، مثل الاستثمارات في مجال التكنولوجيا أو التصنيع أو السياحة[٣].

لذلك يُعد النظام القانوني لحوافز الاستثمار أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية[٤]. ويهدف النظام القانوني لحوافز الاستثمار إلى تنظيم تقديم هذه الحوافز، وضمان استفادة المستثمرين منها بشكل عادل وفعال. ويتضمن هذا النظام مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد أنواع الحوافز التي يمكن تقديمها، والشروط التي يجب توافرها في المستثمرين للحصول عليها، وإجراءات الحصول عليها[٥]. كما ينظم النظام القانوني لحوافز الاستثمار العلاقة بين المستثمرين والحكومات. ويحدد هذا النظام شروط منح الحوافز، وكيفية تطبيقها، ومدة سريان مفعولها. كما يحدد النظام قواعد المساءلة في حالة مخالفة شروط الحوافز[٦].

---

[١] محمد غياث شيخة: الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر والتقييم)، دار رسلان للطباعة والنشر، ٢٠٢١، ص١٤

[2] Sebastian James, Tax and Non-Tax Incentives and Investments: Evidence and Policy Implications, FIAS, The World Bank Group, 2009, p.35.

[3] Kenneth P. Thomas, Investment Incentives and the Global Competition for Capital, PALGRAVE MACMILLAN, 2011, p.19.

[٤] محمد غياث شيخة: الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر والتقييم)، مرجع سبق ذكره، ص٣٩

[٥] هانى محمد خليل ابراهيم: النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد ١١٣، العدد ٥٤٧، يوليو ٢٠٢٢، ص٣٢٧

[6] Anaïs DÉPINOY, Investissement et propriété intellectuelle, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De Lille, 2021, pp.21-22.

أهداف الدراسة:

الدول تسعى إلى جذب الاستثمارات من خلال تقديم حوافز استثمارية متنوعة. لذلك تهدف دراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار إلى:

١. تحديد الجهات المانحة لحوافز الاستثمار، وشروط منح حوافز الاستثمار، من خلال تحديد الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم حوافز الاستثمار، وشروط منح هذه الحوافز.
٢. تحليل دور النظام القانوني لحوافز الاستثمار في حماية حقوق المستثمرين، وضمان استفادة المستثمرين من الحوافز بشكل عادل وفعال، من خلال دراسة القواعد القانونية التي تحكم حوافز الاستثمار، ومدى كفاية هذه القواعد في حماية حقوق المستثمرين، وضمان استفادة المستثمرين من الحوافز بشكل عادل وفعال.
٣. دراسة دور الجهات المانحة لحوافز الاستثمار في تنظيم تقديم هذه الحوافز وضمان استفادة المستثمرين منها.

تساؤلات الدراسة:

فرضت دراسة (النظام القانوني لحوافز الاستثمار) تساؤلا عاما، وهو: ما النظام القانوني لحوافز الاستثمار؟، ونبع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات أخرى فرعية، هي:

١. ما القوانين واللوائح التي تنظم تقديم حوافز الاستثمار في الدولة؟
٢. ما الجهات الحكومية المسؤولة عن منح حوافز الاستثمار في الدولة؟
٣. ما الإجراءات التي يجب على المستثمرين اتباعها للحصول على حوافز الاستثمار؟
٤. ما المعايير التي يستخدمها المشرع لتحديد أنواع الحوافز الاستثمارية التي يجب تقديمها؟
٥. ما العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد شروط منح حوافز الاستثمار؟
٦. ما العلاقة بين حوافز الاستثمار والأدوات القانونية والاقتصادية الأخرى التي تستخدمها الدولة لتحفيز الاستثمار؟

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن حوافز الاستثمار، كأحد أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، هي أن هذه السياسة لا تخلو من التحديات والمشكلات، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها، وتتمثل مشكلة الدراسة في النقاط التالية:

١. عدم وضوح القواعد القانونية المنظمة لحوافز الاستثمار، مما قد يؤدي إلى سوء فهمها من قبل المستثمرين والجهات المانحة.
٢. عدم كفاية الحوافز المقدمة للمستثمرين، مما قد لا يجذبهم إلى الاستثمار في الدولة.
٣. عدم شفافية إجراءات منح الحوافز، مما قد يؤدي إلى إساءة استخدامها.

ولذلك، فإن دراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار تهدف إلى تحليل هذه التحديات والمشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لها، وذلك من أجل ضمان فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة:

تعد حوافز الاستثمار من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن دراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وذلك من خلال معالجة التحديات والمشكلات التي تواجه هذه السياسة، واقتراح الحلول المناسبة لها، ومقارنة النظام القانوني لحوافز الاستثمار في الدول المختلفة.

منهج الدراسة:

المنهج التحليلي: يستخدم المنهج التحليلي لدراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار من خلال تحليل القواعد القانونية التي تحكم حوافز الاستثمار، وتحديد مدى كفاية هذه القواعد في تحقيق أهداف حوافز الاستثمار، وحماية حقوق المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج الوصفي: يستخدم المنهج الوصفي لدراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار من خلال وصف القواعد القانونية التي تحكم حوافز الاستثمار

خطة الدراسة

الباحث سيتناول موضوع (النظام القانوني لحوافز الاستثمار) من خلال:

المبحث الأول: الجهات المانحة لحوافز الاستثمار

- **المطلب الأول: دور المشرع في تشجيع الاستثمار**
- **المطلب الثانى: دور الدولة في تشجيع الاستثمار**

المبحث الثاني: شروط منح حوافز الاستثمار

- **المطلب الأول: شروط عامة**
- **المطلب الثانى: شروط خاصة**

المبحث الأول

الجهات المانحة لحوافز الاستثمار

تمهيد وتقسيم

يكون دور المشرع في مجال حوافز الاستثمار هو إصدار القوانين التي تحدد أنواع الحوافز التي يمكن تقديمها، والشروط التي يجب توافرها في المستثمرين للحصول عليها، وإجراءات الحصول عليها[١]. وتعد الحكومات هي الجهات التي تقوم بتنفيذ القوانين التي تنظم تقديم حوافز الاستثمار. وتقوم الحكومات بمنح الحوافز الاستثمارية من خلال الجهات الحكومية المختصة، مثل وزارة الاستثمار أو الهيئة العامة للاستثمار، أو هيئة المنطقة الاقتصادية الحرة[٢]. **وهذا ما سيتناوله الباحث من خلال المطلبين الأتيين:**

المطلب الأول: دور المشرع في تشجيع الاستثمار

المطلب الثانى: دور الدولة في تشجيع الاستثمار

المطلب الأول

دور المشرع في تشجيع الاستثمار

لا أحد ينكر الدور الهام الذي تلعبه التشريعات في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية لأي مجتمع. وتستعين الدول بالقوانين من أجل تفعيل سياساتها الاقتصادية المختلفة في مجالات التجارة الخارجية والصناعة والزراعة وغيرها من المجالات الأخرى[٣]. لذلك حرص المشرع المصرى على أن يتضمن النظام المصرى لحوافز الاستثمار معظم أنواع الحوافز المالية المتعارف، منها الإعفاء الضريبي على نتائج الأعمال[٤]، بداية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وحتى صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

كما تعد حماية الاستثمار من أهم أهداف المشرع التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الاستثمارات المحلية. وحماية الاستثمار تعني

---

[١] احمد عبد اللاه المراغى: المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الاولى، المركز القومى للاصدارات القانونية، ٢٠١٦، ص٥٣

[٢] على عبد العزيز سليمان: حوافز الاستثمار الخاص فى مصر – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد٨٨، العدد ٤٤٥، ١٩٩٧، ص٩

[٣] محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعى: المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضي وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصري رقم ١٢٠ / ٢٠٠٨، المؤتمر السنوى الخامس لكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، المجلد الأول، ٢٠١٢، ص٢٩٨

[٤] على عبد العزيز سليمان: حوافز الاستثمار الخاص فى مصر – دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص١٢

توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، تحمي حقوق ومصالح المستثمرين. وهذا ما سيتناوله الباحث من خلال:

أولا- دور المُشرع في حفز الاستثمار

أصدرت مصر العديد من القوانين والتشريعات والتي كان الغرض منها إعداد البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد المصري بالانفتاح والتحرر وتسهم في زيادة دور الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لمصر، وذلك تأكيداً على الدور المتصاعد لرأس المال الخاص في عملية التنمية الاقتصادية[١]. والقوانين الاقتصادية هي قوانين موضوعية، وتختلف هذه القوانين في أهميتها، ويتم عادة التمييز بين أربعة أنواع من القوانين الاقتصادية:

١- **قوانين اقتصادية عامة:** ويكون هذا النوع من القوانين شاملاً لجميع المجتمعات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية: مثال ذلك قانون إنتاجية العمل وقانون تنامي الحاجات والرغبات الإنسانية.

٢ - **قوانين اقتصادية مشتركة بين أكثر من مجتمع اقتصادي واحد:** أي أنها لا تشمل جميع المجتمعات وإنما تقتصر على بعضها فحسب. بالرغم من أن الكيفية التي يبرز فيها فعل هذا القانون ليست واحدة.

٣- **قوانين اقتصادية أساسية:** إذ يوجد قانون خاص بكل نظام من الأنظمة الاقتصادية يدعى بالقانون الاقتصادي الأساسي، ولهذا القانون أهمية خاصة بين القوانين الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذلك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي.

٤- **قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية:** وهذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل التطور لنظام اقتصادي معين، فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية، مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة رأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار، ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية[٢].

والباحث يرى أن قوانين الاستثمار ترتبط بأنواع القوانين الاقتصادية الأربعة السابقة، خاصة القوانين الاقتصادية ذات الطبيعة المرحلية، حيث تؤثر القوانين الاقتصادية ذات الطبيعة المرحلية على حوافز الاستثمار من خلال تحديد متطلبات المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة. فمثلًا، يؤثر قانون المنافسة في مرحلة المنافسة الرأسمالية على حوافز الاستثمار من

---

[١] **ايمان محمد عبد المنعم البنان: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١ دراسة تحليلية قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، أبريل ٢٠٢٣، ص١٠٩٤.**

[٢] **محمد شاهين: أساسيات علم الاقتصاد، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٩، ص٣٤**

خلال تحفيز المستثمرين على المنافسة، وذلك من خلال تقديم الحوافز التي تساعدهم على ذلك، مثل تسهيل إجراءات المنافسة أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١- تطور دور القانون المصرى في حفز الاستثمار

عرفت مصر منذ العام ١٩٧١ قوانين استثمار متعاقبة، بدأت بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، والذي صدر أثناء الاستعداد لحرب تحرير سيناء فلم يكن له أثر كبير، والذى منح حوافز للاستثمار تتمثل في: **حوافز ضريبية**، وهى: إعفاء الأرباح الناجمة عن حصة رأس المال المستثمر لمدة خمس سنوات، وإعفاء المبانى السكنية المنشأة بالأموال المستثمرة من نظام تحديد القيمة الإيجارية. **وحوافز نقدية**، وهى: السماح للمشروع بفتح حساب للنقد الأجنبى واستخدامه في أغراض معينة، والسماح بتحويل صافى الربح إلى الخارج بذات العملة وسعر الصرف المعمول به، السماح بإعادة تصدير المال المستثمر بعد فوات خمس سنوات[١].

وفي أعقاب نصر أكتوبر صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، المعروف باسم "قانون الانفتاح"، لكي يفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، وقد تم تعديله بعد ذلك لكي يستفيد منه رأس المال الوطني[٢].

ثم صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى قانون نظام استثمار المال العربى والمناطق الحرة، رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وقد وسع هذا القانون في المواد (من المادة ١١، وحتى المادة ٢٠) نطاق الإعفاءات الضريبية والمزايا المالية المقدمة للمستثمرين، كما أضاف بعض المزايا الجديدة للمستثمرين الأجانب[٣].

ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذى نص لأول مرة على حوافز الاستثمار، وتوسع فيها، حيث قسم حوافز الاستثمار إلى ثلاثة أقسام، قسم خاص بالاعفاءات الضريبية، في المواد من المادة ١٦، وحتى المادة ٢٧، وقسم ثانى خاص بتخصيص الأراضى، في المادة ٢٨، وقسم ثالث خاص بالمناطق الحرة، في المواد من المادة ٢٩، وحتى المادة ٤٦[٤]. ثم صدر قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، بتعديل وقانون ضمانات وحوافز

---

[١] القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد ٤٢ (مكرر)، ٣٠ ديسمبر ١٩٧١.

[٢] القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، بإصدار نظام استثمار المال العربى والمناطق الحرة الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ (مكرر)، ٢٧ يونيه ١٩٧٤.

[٣] القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، بإصدار قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ تابع (أ)، ٢٠ يوليه ١٩٨٩.

[٤] القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد ١٩ (مكرر)، ١١ مايو ١٩٩٧.

الاستثمار والقانون الصادر به رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وقد هدف إلى تبسيط إجراءات الاستثمار وزيادة الحوافز المقدمة للمستثمرين، وذلك من خلال إلغاء بعض القيود والشروط التي كانت موجودة في القوانين السابقة[١].

٢- حفز الاستثمار في القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧[٢]

يهدف الاستثمار طبقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد، وزيادة معدلات الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل، وتشجيع التصدير، وزيادة التنافسية، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتعمل جميع أجهزة الدولة المختصة على جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية[٣]. وخص المشرع في هذا القانون الفصل الثانى، بموضوع حوافز الاستثمار، وقسم حوافز الاستثمار إلى ثلاثة أقسام، وهى: حوافز عامة، وحوافز خاصة، وحوافز إضافية، وهى كما يلى:

أ- الحوافز العامة

هي الحوافز التي تخص جميع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة[٤]. وتتمثل هذه الحوافز في:

---

[١] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠١٧، ص٦٦٣

[٢] ايمان محمد عبد المنعم البنان: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١ دراسة تحليلية قياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩٧

[٣] كما يحكم الاستثمار المبادئ الآتية: ١- المساواة في الفرص الاستثمارية ومراعاة تكافؤ الفرص بغض النظر عن حجم المشروع ومكانه ودون تمييز بسبب الجنس. ٢- دعم الدولة للشركات الناشئة وزيادة الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكين الشباب وصغار المستثمرين. ٣- مراعاة جميع النواحي ذات البعد الاجتماعي وحماية البيئة والصحة العامة. ٤- حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك. ٥- إتباع مبادئ الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة وعدم تضارب المصالح. ٦- العمل على استقرار السياسات الاستثمارية وثابتها. ٧- سرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم بما يحقق مصالحهم المشروعة. ٨- حق الدولة في الحفاظ على الأمن القومي والمصلحة العامة. وذلك طبقا للمادة (٢) من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

[٤] المادة ٩ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

١- الاعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

٢- الاعفاء من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

٣- تسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢%) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.

٤- يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والأسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج[١].

ب- الحوافز الخاصة

حوافز الاستثمار الخاصة فرضها المشرع لمنطقتين، وهما المنطقة (أ)، وتشمل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبى[٢]، والمنطقة (ب) وتشمل باقى أنحاء الجمهورية فى المناطق التى تتمتع بتوافر مقومات التنمية وتسهم فى جذب الاستثمارات لاستغلال الفرص التنموية المتاحة بها لتنميتها وتنمية المناطق المتاخمة لها، ولتشجيع المشروعات على التصدير، فقد ضم المشرع تلك الشركات للحصول هلى الحوافز الخاصة للاستثمار وذلك بشرط أن تصدر ما لا يقل عن (٥٠٪) من إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافى

---

[١] المادة ١٠ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

[٢] والمناطق الأخرى الأكثر احتياجًا للتنمية التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء والتى تتصف بالآتى: ١- انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والناتج المحلى وزيادة حجم القطاع غير الرسمى بها. ٢ – انخفاض مستويات التشغيل وفرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة. ٣ – المؤشرات الاجتماعية الآتية: زيادة واضحة فى الكثافة السكانية. وانخفاض مستوى جودة التعليم وزيادة نسبة الأمية. انخفاض مستوى الخدمات الصحية. ارتفاع معدلات الفقر. المادة (١٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

لجمهورية مصر العربية[١]، وطبقا للحوافز الخاصة فإن المشرع خص تلك المناطق بحافز استثمارى خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي: نسبة (٥٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ)، ونسبة (٣٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب)[٢].

ج- الحوافز الإضافية

حوافز الاستثمار الإضافية التي نص عليها المشرع في القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، هي حوافز تجع بين الحوافز المالية والحوافز غير المالية، فالحوافز المالية التي نص عليها المشرع تتمثل في:

١. تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.
٢. رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.

ومن الحوافز غير المالية التي نص عليها المشرع:

١. السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.
٢. تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
٣. تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الإستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانونا في هذا الشأن.
٤. كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك[٣].

---

[١] المادة (١٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

[٢] المادة ١١ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

[٣] المادة ١٣ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

ويجانب الباحث ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإدارى في رأيها في استعراض التطور التشريعى للقوانين الخاصة بالاستثمار، والمناطق الحرة، أن هذه القوانين تتفق من حيث الهدف، وتختلف من حيث الوسائل التى تضمن تحقيق هذا الهدف – تهدف هذه القوانين إلى تحقيق رغبة الشارع المصرى فى تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار داخل الأراضى المصرية، وتوفير العديد من المزايا والضمانات لهذه الأموال تشجيعا لها على الإسهام فى إنعاش الاقتصاد القومى، لم تنتهج هذه القوانين مسلكا واحدا فى تحديد هذا الهدف[١]. أما بالنسبة لقانون الاستثمار الحالي فإن الباحث يرى أن حوافز الاستثمار فيه تتميز بالتنوع، حيث تتنوع الحوافز بين الحوافز المالية، مثل الإعفاءات الضريبية، والحوافز غير المالية، مثل تسهيلات الحصول على الأراضي والتمويل. والشمول، حيث تشمل الحوافز جميع المشروعات الاستثمارية، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها.

المطلب الثانى

دور الدولة في تشجيع الاستثمار

الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع، وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف في الدرجة، والشكل، والهدف. والدولة الحديثة هي في الواقع نظام كبير يتكون من بشر وأجهزة وقوانين ولوائح،... إلخ، وهناك حاجة دائمة لقدر معين من الأموال تتوفر للدولة لكي تقوم بدورها تحصل عليها من المجتمع لتقوم بإنفاقها على أوجه إنفاق متعددة على أن يتم ذلك من خلال نظام محكم يتجسد بشكل رئيسي فى نظام مالي للدولة بوجه عام، وموازنة عامة لتلك الدولة بشكل خاص. والموازنة العامة للدولة تتكون بالتالي من جانبين هما الإنفاق العام بكل صورة، والإيرادات العامة على اختلاف أنواعها. وتؤثر جميعها في سلوك الأفراد والمجتمعات وتتأثر أيضاً بذلك السلوك في نفس الوقت[٢].

ودور الدولة وتدخلها الاقتصادي يمثل أهمية كبيرة في كل المجتمعات، وذلك مهما حدث من تطورات تؤدي إلى تقليص هذا الدور، والتحول نحو اقتصاد السوق، والانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الفردية، فلا يمكن الاستغناء عن دور الدولة الاقتصادي بأي حال من

---

[١] المحكمة الادارية العليا، الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٠ ق، جلسة ١/٣/١٩٨٦، مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١.

[٢] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠٦، ص ص٣٣-٣٤.

الأحوال[١]. ولا أن لنا من أن نذكر أن الحيوية الاقتصادية لأي إقليم ترجع إلى تعبئة جميع موارده والتعبير عنها، وليس بكثرة حوافز الاستثمار[٢].

١- استقرار الأوضاع السياسية

استقرار الأوضاع السياسية، وبالتالى الثبات النسبي للسياسات الاقتصادية داخل محيط الدولة؛ ووضوحها وشفافيتها يمثل عاملا محفزا للاستثمار المباشر. حيث لا يستطيع المستثمر أن يقوم بإنشاء مشروعات خاصة في بيئة غير مستقرة سياسياً أو اقتصادياً[٣]. كما أن الأوضاع السياسية المستقرة[٤]، تؤدى بالضرورة إلى توفر الإرادة السياسية إلى صياغة وتنفيذ، ومراقبة استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط أن تترجم إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لهذه السياسة[٥].

ويمثل الاستقرار السياسي أحد أبرز العوامل تأثيرا في تحفيز وجذب الاستثمارات؛ ذلك أن ما يتعرض له المستثمر من عوامل سياسية تعتبر محفزة أو معوقة للاستثمارات المباشرة؛ هذا وتبدو مصادر الخطر السياسي في: الأيدولوجيات السياسية، والصراع الديني، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتأميم بتحويل المشروعات الاجنبية إلى ملكية عامة للدولة، وفرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج، والإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية، والصراعات المسلحة. تلك هي أبرز العوامل التي

---

[١] رانيا محمود عبد العزيز عمارة: مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات الغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٥٤

[2] Hind Ouguenoune, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De UNIVERSITE PARIS 3 – SORBONNE NOUVELLE, 2015, p.128.

[٣] على شهاب أحمد الصباحى: الاستثمار الأجنبى الخاص (الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص٢٦.

[٤] أثرت الأنظمة السياسية على السياسة الاقتصادية ومن ثم نصيب مصر من الاستثمار الأجنبي العالمي، وكان ذلك بداية من استراتيجية التنمية في العهد الناصري من ١٩٥٢/١٩٦٣ وكانت قائمة علي التصنيع المحلي وإحلال الواردات وتشجيع الصناعات الثقيلة، وبالفعل قد زاد معدل النمو الاقتصادي إلا أنه مع هزيمة ١٩٦٧ والسياسة الاشتراكية الناصرية المقيدة للاستثمار الأجنبي بدأ الاقتصاد في الدخول لأزمات عميقة . للمزيد أنظر: يسرى محمد العصار: الضمانات الدستورية للحركات الاقتصادية وأثرها فى تشجيع الاستثمار فى فرنسا ودولتى الكويت ومصر، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ٨، يناير ٢٠٢١، ص٢٠

[٥] امير الفونس عريان: السياسات الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، المؤتمر السنوى الثانى عشر – إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، جامعة عين شمس، المجلد الاول، ٢٠٠٧، ص٢٠٧

تؤثر على الاستقرار السياسي لأي دولة ؛ ووجودها يمثل معوق حقيقي لجذب الاستثمارات المباشرة ؛ في حين أن تجنبها يمثل المضى قدما في طريق تحقيق الاستقرار السياسي ؛ ومن ثم جذب الاستثمارات المباشرة للبلد المضيف[١].

والباحث يرى أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي، والحوافز الضريبية، حيث أن الاستقرار السياسي يخلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، مما يشجّع المستثمرين على الاستثمار في الدولة، حتى وإن قلت قيمة الحوافز الضريبية، وبالتالي يساهم في زيادة حجم الاستثمارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الاستقرار القانونى والتنظيمى

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار؛ عامل مهم لتحفيز والاستثمار، وذلك عن طريق خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين، أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، وينتج عنها أيضا توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين[٢].

فبقدر ما يكون النظام التشريعى محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر سواء كان الأجنبي أو الوطني. ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات المباشرة لابد من وجود مقومات، أهمها: وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية؛ وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط؛ وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر، ووجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية[٣]. فالشركات تسعى إلى الاستثمار في بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة وغير مقيدة، وإن عدم اليقين بشأن الإجراءات التشريعية وتطبيق القواعد يشكل عقبة رئيسية، ويؤدي إلى ارتفاع

---

[١] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٤٩.

[٢] جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولى، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٣١٠

[٣] كما أن وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية. بالإضافة إلى أن يكون النظام الاداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها؛ عدم تفشى البيروقراطية؛ سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب. كل هذه عوامل تساعد على جذب الاستثمار وتحفيزه. للمزيد أنظر: مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٥٠

تكلفة الاستثمار، وزيادة المخاوف من التمييز. ولعل أكثر العقبات التي يواجهها المستثمرون شيوعًا هي غموض التشريعات الحكومية[١].

والاستقرار التشريعى يضمن وجود حوافز استثمارية أكثر شفافية، وأقل عرضة لإساءة الاستخدام عندما ينص عليها القانون، وتوافق عليها الهيئة التشريعية. ويضمن التشريع أن تكون الحوافز موحدة ومتسقة، وأن تستند إلى أهداف واضحة. كما أنه يوفر آلية للرقابة والمراجعة من قبل الهيئات التشريعية والعامة. وبدون التشريع، يمكن أن تمنح الحوافز بشكل تعسفي، أو انتقائي، مما يؤدي إلى فساد، واختلال في المنافسة[٢].

---

(1) **Hind Ouguenoune, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, op.cit., p.91.**

[٢] **من خلال وضع الحوافز في إطار تشريعي، يمكننا ضمان أنها تستخدم لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية إيجابية، وليس لأغراض شخصية أو حزبية. للمزيد أنظر:**

Sebastian James, Tax and Non-Tax Incentives and Investments: op.cit., p.27.

المبحث الثاني
شروط منح حوافز الاستثمار

تمهيد وتقسيم

تقدم الدول حوافز الاستثمار معلقاً على ضرورة توافر شروط معينة في المشروع الذي ترغب في جذبه، كأن تقصره على الاستثمار الذي يهدف إلى نشاط صناعي، فيكون الإعفاء أو التخفيض قاصراً على الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لهذه الصناعة، أو تقصره على المشروعات التي تقبل العمل في نطاق معين من إقليم الدولة، أو الذي يوفر عدداً معيناً من فرص العمالة للمواطنين، كذلك قد تقرر الدولة الإعفاء أو التخفيض لسلع إنتاجية، ولكن بشرط عدم توافر سلع محلية مشابهة من حيث السعر، وجودة الصنع، وقد تقرره للمواد الخام أو السلع نصف المصنعة اللازمة للصناعة في الداخل بقصد تحقيق الإنتاج النهائي[١]. كما أن التخفيضات الضريبية يمكن أن مقابل شرط الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح؛ بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة[٢].

والباحث يرى أن شروط الحصول على حوافز الاستثمار يمكن أن يقسم إلى قسمين، وهى: شروط قانونية، يفرضها المشرع، حسب طبيعة المشروع الاستثمارى، وحجم الاستثمار، وموقع المشروع الاستثمارى، وأخيرا حسب القطاعات الاقتصادية المستهدفة. وشروط خاصة يحص عليها المستثمر كنتيجة لاستثماره وتحفيزه على الاستمرار، ومنها إذا قام المشروع الاستثمارى بالتطوير التكنولوجى، الالتزام بالمعايير البيئية، والالتزام بالمعايير الاجتماعية، وأخيرا حسب قيام المشروع الاستثمار بالتطوير والابتكار، وهذا ما سيتناوله الباحث من خلال المطلبين الأتيين:

المطلب الأول: الشروط العامة لحوافز الاستثمار

المطلب الثانى: الشروط الخاصة لحوافز الاستثمار

---

[١] محمد نصر زكى السيد: تأثير الحوافز العربية على قرارات الاستثمار الأجنبى المباشر، المجلة القانونية، المجلد ٩، العدد ١٦، ص٥٢٥٨

[٢] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٥٢

المطلب الأول

الشروط العامة لحوافز الاستثمار

من خلال استقراء نصوص القانونين المصرى والفرنسى، فإن الباحث يرى أن شروط منح حوافز الاستثمار تختلف من مشروع استثماري إلى آخر، وهى: **طبيعة المشروع الاستثماري، وحجم الاستثمار، موقع المشروع الاستثماري، القطاعات الاقتصادية المستهدفة.** وهذا ما سيتاوله الباحث

أولا – طبيعة المشروع الاستثمارى

تتخذ الاستثمارات أشكالاً قانونية مختلفة بحسب طبيعة عملها وحجمها[١]، ويمكن أن نحدد طبيعة المشروع وفقا لموقعة الجغرافي، ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية، وفي زيادة الصادرات[٢]، من سلع أو خدمات التي تصدرها المشروعات الاستثمارية، ذات الطبيعة الخاصة إلى خارج البلاد[٣]. وقد أوردت المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ على سبيل الحصر أنواع الاستثمار التي تستحق الحصول على حافز الاستثمار[٤]، وهى:

١– المشروعات القومية والاستراتيجية التى يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

المشروعات القومية والاستراتيجية هي مشروعات ذات أهمية كبيرة للدولة، وتستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية محددة. وتتميز هذه المشروعات بحجمها الكبير وتكلفتها المرتفعة، كما أنها تتطلب تنسيقًا وتعاونًا بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة. لذلك تقتضي المصلحة العامة للدولة على دراسة احتياجاتها من تلك المشروعات الخاصة، وابتداع قواعد جديدة تضمن الحفاظ على مصالحها القومية[٥].

---

[١] على شهاب أحمد الصباحى: الاستثمار الأجنبى الخاص، مرجع سبق ذكره، ص٤٨

[٢] محمد نصر الدين علي مهنا: التجربة المصرية في تنمية وتشجيع آليات الاستثمار – مع دراسة لخبرات مجموعة من الدول في إدارة الخصخصة، المؤتمر السنوي الثاني عشر (إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية)، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ٢٠٠٧، ص ٦٠٧

[٣] ايمان محمد عبد المنعم البنان: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٢١ دراسة تحليلية قياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩٩

[٤] مادة (١٠) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

[٥] على شهاب أحمد الصباحى: الاستثمار الأجنبى الخاص مرجع سبق ذكره، ص٢٥

وهناك العديد من المشروعات القومية والاستراتيجية التي يتم تنفيذها في مصر، ومن أمثلة هذه المشروعات: العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع قناة السويس الجديدة، مشروع تطوير البنية التحتية.

٢- مشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها:

القطاعات التي لابد وأن تتضمن على قدر أكبر من الحوافز دعماً للأغراض التنموية، وذلك لزيادة الاستثمارات المباشرة الخاصة فيها هي قطاعات الهياكل الأساسية كالكهرباء والطاقة المتجددة؛ والنقل والمياه[١]. وتلعب الكهرباء دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال: تعزيز النمو الاقتصادي :حيث تساهم الكهرباء في زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وتحسين مستوى المعيشة :حيث تساهم الكهرباء في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والسكن، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة. وحماية البيئة :حيث يمكن استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في توليد الكهرباء، مما يساعد على حماية البيئة من التلوث.[٢]

فضلا عن أن تطوير محطات توليد الكهرباء، وزيادة قدرتها على توليد الكهرباء، يُعد في المقام الأول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ والتي تساهم بشكل فعلي في القضاء على المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصرى[٣]. لذلك كان صدور قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ ليسمح بمنح الالتزام للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وادارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء[٤]. وحرصا من المشرع المصرى على تطوير محطات توليد الكهرباء وزيادة قدرتها على توليد الكهرباء[٥]، لذلك نص المشرع في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصرى على منح الشركات العاملة في هذا القطاع الهام لحوافز الاستثمار، وهى نسبة (٣٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للشركات العاملة في هذا القطاع[٦].

---

[١] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٧٠

[٢] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، على الرابط التالى:

https://www.unido.org/

[٣] مصطفى أحمد حامد رضوان: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠١٧، ص٦٦٧

[٤] قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦، الجريدة الرسمية – العدد ٢٥ مكرر (ب)، ١٩٩٦/٦/٣٠.

[٥] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٦٧

[٦] المادة ١١ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

٣- المشروعات التى تُصدر ما لا يقل عن (٥٠ %).

إن تشجيع القطاعات الإنتاجية الموجه للتصدير، أو التي تحل محل الواردات، أمر مهم فهو بذلك يعمل على دعم ميزان مدفوعات الدولة، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية[١]. ويعتمد حصول فائض، أو عجز في ميزان المدفوعات على نوعية الاستثمار الداخل للبلد المضيف، فإذا كان الاستثمار موجه نحو التصدير فيكون تأثير الاستثمار إيجابياً على ميزان المدفوعات عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، فقدرة الاستثمارات على الوصول للأسواق العالمية، يغير من هيكل التجارة الخارجية للبلد، وبالتالي زيادة قدرتها التصديرية، وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزان المدفوعات[٢]. كما إن العمل علي استحداث مناطق صناعية جديدة تساهم في زيادة الانتاج المحلي بما يمكن من تصدير المنتجات المحلية للخارج، وايجاد فرص عمل جديدة، حيث نعتقد ان المرحلة الحالية تستلزم البحث عن موارد مالية خارجية مصدرها التوسع في تصدير المنتجات، وهذا لن يتأتي الا بخلق بيئة ضريبية جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية[٣].

ثانيا - حجم الاستثمار

١- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة

وقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة توظيف العمال الأجانب الذين يتم جلبهم من البلدان المتقدمة على حساب العمال المحليين[٤]. خاصة وأن النمو الاقتصادي ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية والبيئة. ففي البلدان النامية، لا يمكن تسريع النمو إلا من خلال زيادة مشاركة السكان الفقراء في الاقتصاد، وذلك من خلال توفير فرص العمل والتعليم والصحة والبنية التحتية[٥].

---

[١] على شهاب أحمد الصباحى: الاستثمار الأجنبى الخاص مرجع سبق ذكره، ص٣٧

[٢] يسرى محمد العصار: الضمانات الدستورية للحركات الاقتصادية وأثرها فى تشجيع الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص١٩

[٣] عيد سعيد محمد: التعديلات الضريبية وأثرها على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، مجلة المال والتجارة، نادى التجارة، العدد ٦٤٧، أبريل ٢٠٢٣، ص٤٥

[4] Leon E. Trakman, and Nicola W. Ranieri, FOREIGN DIRECT INVESTMENT: AN OVERVIEW, Oxford University Press, 2016, p.4.

[5] LES DOSSIERS DU CAD, L'importance de l'investissement privé pour le développement, MOBILISER L'INVESTISSEMENT PRIVE AU SERVICE DU DÉVELOPPEMENT, Revue de l'OCDE sur le développement, no 6, 2005, p.19.

لذلك إن التزام المستثمرين الأجانب بتوظيف العمالة المحلية منصوص عليه في غالبية قوانين الاستثمار، وهو يشكل أحد الاتجاهات الحالية الرئيسية التي تؤدي إلى لوائح عمل أكثر صرامة، وقيود على التوظيف. وغالباً ما يكون هذا الشرط مصحوباً بتحديد حد أدنى للعدد الذي يجب على المستثمر الأجنبي احترامه. ويكون الالتزام كما نصت عليه هذه التشريعات إما شرطا أساسيا لتحديد قبول الاستثمار أو رفضه، أو سببا لمنح المزيد من الحوافز والضمانات للمشاريع الاستثمارية المستوفية لهذا الشرط[١].

وهذا ما نص عليه قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصرى، حيث نصت الماد (٦) منه على: للمشروع الاستثمارى استخدام عاملين أجانب فى حدود نسبة (١٠٪) من إجمالى عدد العاملين بالمشروع، ويجوز زيادة هذه النسبة بما لا يزيد على (٢٠٪) من إجمالى عدد العاملين بالمشروع، وذلك فى حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة[٢]. وقد جاء النص السابق للمادة (٦) وذلك لإجبار المستثمرين الأجانب على استخدام العمالة المحلية، وبالتالي يمكن أن يكون المشروع الاستثمارى كثيف العمالة، ويكون غالبية هذه العمالة من العمالة المحلية، ويعتبر المشرع الاستثمارى كثيف العمالة متى توافر فيه الشرطان الآتيان: – لا يقل عدد العاملين به عن (خمسمائة) عامل مصرى وفقًا للثابت فى استمارة التأمينات الاجتماعية لصاحب العمل. – أن تزيد تكلفة الأجور المباشرة فيه على نسبة (٣٠٪) من إجمالى تكلفة تشغيله[٣].

---

(1) Wannous Nawwar, Le principe de la liberté d'investir: l'exemple des législations tunisienne, égyptienne et saoudienne, Revue Québécoise de droit international, volume 29-2, 2016. p.292.

(٢) المادة ١١ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

(٣) ويقصد بالتكلفة الاستثمارية للمشروع التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثمارى، والمتمثلة فى حقوق الملكية مضافًا إليها الالتزامات طويلة الأجل، والتى تستثمر فى إقامة أو إنشاء أصول ثابتة مادية (ملموسة)، أو أصول غير مادية (غير ملموسة) بشرط سداد قيمتها نقدًا، ورأس المال العامل. مادة (١١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

٢- المشروعات المتوسطة والصغيرة.

تختلف أهمية حوافز الاستثمار من مستثمر إلى آخر حسب حجم الشركة (كبيرة أو متوسطة أو صغيرة)[١]، وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ينمي المزايا التنافسية لتلك المؤسسات[٢]. ويعمل على تعزيز روح المبادرة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان المنافسة العادلة، وتطبيق حوكمة الشركات[٣]. والمشرع المصرى حسنا فعل عندما نص على الشركات الصغيرة والمتوسطة، كشرط من شروط الحصول على حوافز الاستثمار، ومرد ذلك خاصة وأن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليس لديها هيكل رأسمالي سليم أو أصول كبيرة لضمان القروض من أجل تمويل استثمارها[٤].

ثالثا – موقع المشروع الاستثمارى

من الناحية التخطيطية، يمكن تعريف الجاذبية بأنها قدرة الإقليم على جذب الاستثمارات جغرافيا[٥]، لذلك فرض المشرع المصرى حافزا استثماريا لمنطقتين، وهما المنطقة (أ)، وتشمل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس[٦]، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبى[٧]، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٨ لسنة ٢٠١٧، بشأن إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية

---

[١] مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٥٨

[٢] مصطفى احمد حامد: نفس المرجع السابق، ص٦٥٣

[٣] ايمان محمد عبد المنعم البنان: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١ دراسة تحليلية قياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٠٩٦

[4] Ana Teresa Tavares-Lehmann, Types of Investment Incentives, Columbia University Press, New York, 2016, p.23.

[5] Hind Ouguenoune, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, op.cit., p.79.

[٦] المادة (١٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

[٧] المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي في مصر هي منطقة اقتصادية تشمل مساحة تزيد عن ٢,٢ مليون فدان، وتقع في الصحراء الشرقية المصرية، بين مدينتي قنا وسفاجا. وتتميز المنطقة بموقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، وتوفرها على العديد من الموارد الطبيعية، مثل الثروات التعدينية والزراعية والسياحية. ويهدف مشروع المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية وإنشاء الصناعات المختلفة. وتتنوع الصناعات المستهدفة في المنطقة بين الصناعات التحويلية والصناعات اللوجستية والصناعات التعدينية والصناعات السياحية. للمزيد يمكن زيارة موقع الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط التالى:

https://www.sis.gov.eg

للمثلث الذهبى، لتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، ويكون مقرها بمدينة سفاجا بمحافظة البحر الأحمر، وتؤول إلى الهيئة ملكية الأراضى والمنشآت المملوكة للدولة داخل المنطقة المحددة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ٢٠١٧[١]. والمنطقة (ب) وتشمل باقى أنحاء الجمهورية فى المناطق التى تتمتع بتوافر مقومات التنمية وتسهم فى جذب الاستثمارات لاستغلال الفرص التنموية المتاحة بها لتنميتها وتنمية المناطق المتاخمة لها، ولتشجيع المشروعات على التصدير، فقد ضم المشرع تلك الشركات للحصول هلى الحوافز الخاصة للاستثمار وذلك بشرط أن تصدر ما لا يقل عن (٥٠٪) من إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافى لجمهورية مصر العربية[٢].

وطبقا للحوافز الخاصة فإن المشرع خص تلك المناطق بحافز استثمارى خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي: نسبة (٥٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ)، ونسبة (٣٠%) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب)[٣].

رابعا – القطاعات الاقتصادية المستهدفة

حوافز الاستثمار تهدف إلى توجيه الاستثمار نحو قطاعات معينة[٤]، بالإضافة إلى رغبة المشرع في السيطرة على الاستثمار الذي يتم على التراب الوطني. ويختلف شكل وكثافة هذه السيطرة من دولة إلى أخرى حسب وضعها الاقتصادي أو السياسي، وهو يأخذ شكل إما منع المستثمرين الأجانب من الوصول إلى قطاعات أو أنشطة معينة، أو فرض شروط خاصة عليهم، أو تشجيعهم بمنحهم حوافز استثمارية[٥]. ولا يتم منح حوافز لكل مشروع أو مستثمر، بل إنها

---

[١] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٨ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٣٢ (مكرر في ١٦ أغسطس سنة ٢٠١٧.

[٢] المادة (١٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية – العدد ٤٣ مكرر (أ)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

[٣] المادة ١١ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

[4] Sebastian James, Tax and Non-Tax Incentives and Investments: op.cit., p.1.

[٥] إن تقييد حرية الاستثمار هو حق مشروع تعترف به الغالبية العظمى من التشريعات الاستثمارية. وتشمل هذه القطاعات الحساسة أو الاستراتيجية مثل الدفاع أو الطاقة الذرية. بالإضافة إلى هذا النوع من القيود، فإن تشريعات الدول التي تغطيها دراستنا تنص على قيود أخرى. للمزيد أنظر:

مرتبطة بأولويات، أو خصائص معينة للمشروع الاستثماري في قطاع معين، فحوافز الاستثمار هي إجراءات مستهدفة مصممة للتأثير على حجم المشروع الاستثماري أو موقعه أو تأثيره أو سلوكه أو قطاعه – سواء كان مشروعًا جديدًا أو توسيعًا أو نقلًا لعملية قائمة[١]. كما أن الاستهداف الواضح لمستثمرين محددين، أو أنواع معينة من الأنشطة يمكن أن يكون له آثار إيجابية[٢]، فأنشطة التعدين تعتمد على الموقع، مما يجعلها استثمارات محددة للغاية. لذلك، فإن حوافز الاستثمار غير ضرورية لقطاع التعدين، ومع ذلك، فإن النظام الضريبي للتعدين محدد للغاية ويتضمن قضايا معقدة، مثل الضرائب خلال فترة الاستكشاف، والأحكام المرحّلة ومعدلات الإتاوات، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في معالجة القضايا البيئية[٣].

ولابد لنا من الإشارة إلى أن هناك قلق يتمثل في منح حوافز الاستثمار في قطاعات محددة [٤]، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يفيد قطاعات مختارة من الاقتصاد المحلي على حساب قطاعات أخرى، وقد يلبي الاستثمار الأجنبي المباشر الأسواق المحلية المنفصلة للسلع والخدمات بينما يقوض قطاعات أخرى من الاقتصاد المحلي لا تستطيع التنافس بفعالية

Wannous Nawwar, Le principe de la liberté d'investir: l'exemple des législations tunisienne, égyptienne et saoudienne, op.cit., p.279.

(1) Ana Teresa Tavares-Lehmann, Lisa Sachs, Lise Johnson, and Perrine Toledano, Invesment Incentives: An Introduction, Columbia University Press, New York, 2016, pp.4-5.

(2) Ana Teresa Tavares-Lehmann, Types of Investment Incentives, op.cit., p.19.

(3) Sebastian James, Tax and Non-Tax Incentives and Investments: op.cit., p.2.

(٤) فالمشرع المصرى، خص العديد من الصناعات التي أوردها على سبيل الحصر في المادة (١٠) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وهى: ١- صناعة المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل. ٢- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية. ٣- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود. ٤- الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ٥- المشروعات التى تعتمد على الطاقة الجديدة المتجددة أو تنتجها. ٦- المشروعات السياحية التى يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى. ٧- صناعة السيارات والصناعات المغذية لها. ٨- الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية المادة ١١ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، قانون ضمانات وحوافر الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧، والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩.

مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المخاوف موجودة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء[١].

المطلب الثانى

الشروط الخاصة لحوافز الاستثمار

تقدم العديد من الحكومات حول العالم حوافز استثمارية للمستثمرين الذين يستثمرون في أنشطة محددة أو مناطق محددة. يمكن أن تكون هذه الحوافز في شكل إعفاءات ضريبية أو تسهيلات لوجستية أو دعم مالي. وغالبًا ما تفرض الحكومات شروطًا خاصة للحصول على حوافز الاستثمار. هذه الشروط تهدف إلى ضمان أن تعود الحوافز بالنفع على المجتمع ككل، وليس فقط على المستثمرين. ويمكن تقسيم هذه الشروط الخاصة إلى: **المساهمة في نقل التكنولوجيا، والالتزام بالمعايير البيئية، لالتزام بالمعايير الاجتماعية.** وهذا ما سيتناوله الباحث من خلال:

أولا – المساهمة في نقل التكنولوجيا

إن الهدف الرئيسي لحوافز الاستثمار هو خلق الوظائف؛ يليها نقل التكنولوجيا[٢]، ومن الملاحظ أن الإعفاءات الضريبية دائماً تنصب على الصناعات المستهدفة التي يكون الغرض منها نقل التكنولوجيا[٣]، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا. فإن ذلك يتمثل في قيام الدولة المستثمرة باستخدام فنون إنتاجية متقدمة في عمليات الإنتاج مما يساعد على تحديث صناعة الدولة المستقبلة، بالإضافة الى أن الاستثمارات الأجنبية تساعد على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج[٤].

وبالنظر لما تحققه الاستثمارات الأجنبية من فوائد للدول النامية باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الذي اتجهت نحوه تلك الدول، فعلاوة على ما توفره من رؤوس أموال ضخمة، فهي تحقق فوائد كبيرة في مجال التشغيل، والإنتاج، ونقل التكنولوجيا، وغيرها من الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي تعود على الدول

---

(1) Leon E. Trakman, and Nicola W. Ranieri, op.cit., p.5.

(٢) مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص٦٦٨

(٣) شعيب حافظ الجمل: الإصلاح الضريبي فى مصر وأثره على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد ٦١، العدد الاول، يناير ٢٠١٩، ص٣٣

(٤) محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعى: المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضي وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصري رقم ١٢٠ / ٢٠٠٨، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٠

المضيفة ولا تزال الدول تسعى لجذبه عن طريق توفير مختلف الضمانات والحوافز ومحاولة القضاء على الحواجز والعقبات التي تقف أمام استقطابه[١].

ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية لأي بلد من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل جزء من الاستثمارات المحلية فحسب، بل يمكن أن يشكل أيضا وسيلة لنقل التكنولوجيات الجديدة والدراية الصناعية والتجارية. باعتبارها تمكن من خلق فرص عمل جديدة. ولكن لتحقيق هذه الغاية، يجب أن يكون لدى البلدان المضيفة إطار قانوني جذاب حتى تتمكن من جذب الحد الأقصى من الاستثمار الأجنبي المباشر[٢].

ثانيا – الالتزام بالمعايير البيئية

إن تشجيع تقنيات الإنتاج لتكون أكثر ملاءمة للبيئة، والحفاظ على الموارد والقطاعات المرتبطة بإدارة النفايات، أو استخدام المعدات المخصصة للحد من التلوث[٣]. ويجب ألا يتم التفكير في سياسة الجاذبية وتصميمها فقط فيما يتعلق بالمتطلبات ذات الأولوية للمستثمرين، مع تفضيل حماية الاستثمارات فقط، ولكن مع الاهتمام بالتثبيت الذي يعيد تأثيره المتوازن كل أهميته لإدارة البيئة[٤].

والباحث يرى أن الالتزام بالمعايير البيئية في الاستثمار يُعد من أهم الشروط التي تفرضها الحكومات على المستثمرين للحصول على حوافز الاستثمار. ويهدف هذا الالتزام إلى حماية البيئة وضمان استدامة الاستثمار.

ثالثا – الالتزام بالمعايير الاجتماعية

الالتزام بالمعايير الاجتماعية يُعد من الشروط التي قد تفرضها الحكومات للحصول على حوافز الاستثمار. وتتمثل هذه المعايير في ضمان حقوق العمال وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة[٥]. والالتزام بالمعايير الاجتماعية في الاستثمار، يؤدى إلى تعزيز حقوق الإنسان، مثل

---

[١] هانى محمد خليل ابراهيم: النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٦

[2]Abderrahmane BENHAMA, Le régime d'investissements étrangers en Algérie: aspects juridiques, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De Panthéon-Sorbonne, 2020, p.47.

[3]Hind Ouguenoune, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, op.cit., p.102.

[4] Ibid, p.127.

[٥] هانى محمد خليل ابراهيم: النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص٣١٩

حق العمال في العمل في بيئة آمنة وعادلة[١]. وهناك العديد من الطرق التي يمكن للمستثمرين من خلالها الالتزام بالمعايير الاجتماعية، منها:

١- الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية: يجب على المستثمرين الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بحقوق العمال والبيئة[٢].

٢- وضع معايير اجتماعية داخلية: يمكن للمستثمرين وضع معايير اجتماعية داخلية تتساوى مع المتطلبات القانونية في الدولة[٣].

والباحث يرى أن الالتزام بالمعايير الاجتماعية هو أمر مهم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. يمكن أن يساعد الالتزام بالمعايير الاجتماعية في خلق مجتمعات أكثر عدلًا وازدهارًا.

---

(1)Djamal-Eddine Maron, La détermination du droit européen des investissements étrangers: aspects matériels, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De BORDEAUX, 2023, p.310.

(2) Fatima BOUALAM, L'INVESTISSEMENT DIRECT A L'ETRANGER LE CAS DE L'ALGERIE, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De MONTPELLIER I, 2010, p.130.

(3) Kenneth P. Thomas, Investment Incentives and the Global Competition for Capital, op.cit., p.3.

الخاتمة

في ختام هذا الموضوع، يمكن القول أن النظام القانوني لحوافز الاستثمار يعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن دراسة هذا النظام تحظى بأهمية كبيرة، وذلك لما لها من فوائد عديدة، منها:

١. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.
٢. معالجة التحديات والمشكلات التي تواجه حوافز الاستثمار.
٣. مقارنة النظام القانوني لحوافز الاستثمار في الدول المختلفة.
٤. وبناءً على ما سبق، يمكن اقتراح بعض النتائج المهمة، وهي:
٥. ضرورة إعادة النظر في القواعد القانونية المنظمة لحوافز الاستثمار، لضمان وضوحها وسهولة فهمها.
٦. ضرورة زيادة أنواع الحوافز المقدمة للمستثمرين، وتحسين قيمتها، وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات.
٧. ضرورة تعزيز الشفافية في إجراءات منح الحوافز، وذلك لضمان عدم إساءة استخدامها.

وأخيرًا، يمكن القول أن دراسة النظام القانوني لحوافز الاستثمار تعد من أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١. احمد عبد اللاه المراغى: المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الاولى، المركز القومى للاصدارات القانونية، ٢٠١٦.

٢. امير الفونس عريان: السياسات الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، المؤتمر السنوى الثانى عشر – إدارة أزمة الاستثمار فى ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، جامعة عين شمس، المجلد الاول، ٢٠٠٧.

٣. ايمان محمد عبد المنعم البنان: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١ دراسة تحليلية قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، أبريل ٢٠٢٣.

٤. جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولى، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤

٥. شعيب حافظ الجمل: الإصلاح الضريبي فى مصر وأثره على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد ٦١، العدد الاول، يناير ٢٠١٩.

٦. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠٦.

٧. عيد سعيد محمد: التعديلات الضريبية وأثرها على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، مجلة المال والتجارة، نادى التجارة، العدد ٦٤٧، أبريل ٢٠٢٣.

٨. محمد نصر الدين علي مهنا: التجربة المصرية في تنمية وتشجيع آليات الاستثمار – مع دراسة لخبرات مجموعة من الدول في إدارة الخصخصة، المؤتمر السنوي الثاني عشر (إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية)، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ٢٠٠٧.

٩. محمد نصر زكى السيد: تأثير الحوافز العربية على قرارات الاستثمار الأجنبى المباشر، المجلة القانونية، المجلد ٩، العدد ١٦.

١٠. رانيا محمود عبد العزيز عمارة: مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات الغربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

١١. على شهاب أحمد الصباحى: الاستثمار الأجنبى الخاص (الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

١٢. على عبد العزيز سليمان: حوافز الاستثمار الخاص فى مصر – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد٨٨، العدد ٤٤٥، ١٩٩٧.

١٣. محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعى: المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضي وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصري رقم ١٢٠ / ٢٠٠٨، المؤتمر السنوى الخامس لكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، المجلد الأول، ٢٠١٢.

١٤. محمد شاهين: أساسيات علم الاقتصاد، دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٩.

١٥. محمد غياث شيخة: الاستثمار (المبادئ – الأدوات – المخاطر والتقييم)، دار رسلان للطباعة والنشر، ٢٠٢١.

١٦. مصطفى احمد حامد: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠١٧.

١٧. مصطفى أحمد حامد رضوان: الحوافز ودورها فى دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠١٧.

١٨. هانى محمد خليل ابراهيم: النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد ١١٣، العدد ٥٤٧، يوليو ٢٠٢٢.

١٩. يسرى محمد العصار: الضمانات الدستورية للحركات الاقتصادية وأثرها فى تشجيع الاستثمار فى فرنسا ودولتى الكويت ومصر، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ٨، يناير ٢٠٢١.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abderrahmane BENHAMA, Le régime d'investissements étrangers en Algérie: aspects juridiques, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De Panthéon-Sorbonne, 2020.

1. Djamal-Eddine Maron, La détermination du droit européen des investissements étrangers: aspects matériels, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De BORDEAUX, 2023.
2. Ana Teresa Tavares-Lehmann, Lisa Sachs, Lise Johnson, and Perrine Toledano, Invesment Incentives: An Introduction, Columbia University Press, New York, 2016.
3. Ana Teresa Tavares-Lehmann, Types of Investment Incentives, Columbia University Press, New York, 2016.
4. Anaïs DÉPINOY, Investissement et propriété intellectuelle, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De Lille, 2021.
5. Fatima BOUALAM, L'INVESTISSEMENT DIRECT A L'ETRANGER LE CAS DE L'ALGERIE, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De MONTPELLIER I, 2010.
6. Hind Ouguenoune, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, Thèse pour l'obtention du grade de docteur, Universite De UNIVERSITE PARIS 3 – SORBONNE NOUVELLE, 2015.
7. Kenneth P. Thomas, Investment Incentives and the Global Competition for Capital, PALGRAVE MACMILLAN, 2011.
8. Leon E. Trakman, and Nicola W. Ranieri, FOREIGN DIRECT INVESTMENT: AN OVERVIEW, Oxford University Press, 2016.
9. LES DOSSIERS DU CAD, L'importance de l'investissement privé pour le développement, MOBILISER L'INVESTISSEMENT PRIVE AU SERVICE DU DÉVELOPPEMENT, Revue de l'OCDE sur le développement, no 6, 2005.

10. Sebastian James, Tax and Non-Tax Incentives and Investments: Evidence and Policy Implications, FIAS, The World Bank Group, 2009.
11. Wannous Nawwar, Le principe de la liberté d'investir: l'exemple des législations tunisienne, égyptienne et saoudienne, Revue Québécoise de droit international, volume 29-2, 2016.